

المنحدر المالي... العصف القادم للاقتصاد الأميركي

أ.م.د. جواد كاظم البكري

باحث وأكاديمي من العراق

* استاذ الأزمات الاقتصادية
المساعد - كلية الإدارة والاقتصاد -
جامعة بابل

المقدمة

كثر الحديث في الولايات المتحدة الأميركية وخارجها في الآونة الأخيرة عن موضوع (الهاوية المالية) أو (المنحدر المالي) Fiscal Cliff وتجاذب كل من الديمقراطيين والجمهوريين الاتهامات، خاصةً بعد فوز باراك أوباما بولاية رئاسية ثانية، فالجمهوريون هدفهم إحراج الرئيس الديمقراطي أوباما من خلال عدم الوفاء بوعوده التي قطعها للناخب الأميركي، والديمقراطيون هدفهم إنجاح المدة الرئاسية الثانية لأوباما.

هذا المنحدر المالي من الممكن أن يهدد الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي بكارثة مالية جديدة قد تفوق قوتها الأزمة المالية العالمية التي حدثت نهاية عام 2008، ولكن ماهو المنحدر المالي؟ وكيف يؤثر على الاقتصاد الأميركي ومن ثم الاقتصاد العالمي برمته؟ ولماذا هذا التجاذب بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة بشأنه، مادام هو قضية تهدد

حتى إعداد هذا المقال في
18 تشرين الثاني الجاري
بلغ الدين الأميركي (16.3)
ترليون دولار وهو الحد
الأقصى للدين

الأمة الأميركية بكاملها؟

بدايةً فأن مقدار الدين الأميركي، الذي يُسجّل لحظياً عن طريق البنك الفيدرالي ويُبيث للجمهور، حتى إعداد هذا المقال في 18 تشرين الثاني الجاري بلغ الدين

1 - US Debt clock. Ministry of State, 2012.

2 - U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA), 2012.

3 - AyobamiOlugbemiga. Time to abolish the debt-ceiling. Washington Times, 25 Nov 2012.

4 - Debt Limit (Analysis of 20112012- Actions Taken and Effect of Delayed Increase on Borrowing Costs), Report to the Congress, United States Government Accountability Office, July 2012, page 22.

5 - للمزيد من المعلومات يُنظر: محمد ابراهيم السقا، هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها؟، <http://economyofkuwait.blogspot.com>

الاميركي (16.3)⁽¹⁾ ترليون دولار وهو الحد الأقصى للدين، الذي أقره الكونغرس الأميركي في شباط 2010، وهو يفوق الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الذي بلغ (15.4)⁽²⁾ ترليون دولار في التاريخ نفسه، ومن المعروف أن الكونغرس شرع قانون إمكانية رفع الدين عام 1917، بهدف تحديد حجم تدبير الأموال للحكومة، تجنباً لإصدار الحكومة سندات حكومية عشوائياً لغرض زيادة إنفاقها، والوقاية من العواقب الوخيمة التي قد تنتج من جراء عدم تغطية الإيرادات الحكومية لنفقاتها، فإذا اقترب إجمالي حجم الديون للحكومة الفيدرالية من السقف القانوني، وجب على البيت الأبيض تقديم اقتراح إلى الكونغرس لرفع سقف الدين، لتغطية التزامات الحكومة الداخلية والخارجية، من الانفاق الحكومي على الخدمات والرواتب والبحث العلمي والإنفاق العسكري والأمني.. الخ.

ومنذ عام 1946 وحتى الوقت الحاضر وافق الكونغرس على رفع الدين (100) مره⁽³⁾، منها عشرة فقط بين الأعوام (2001-2010)، والملاحظ أنه مع الوقت تسارعت وتيرة طلبات رفع سقف الدين، وبخاصةً بعد العام 2001 وحتى الوقت الحاضر.

وقد ترتب في السابق على هذه العملية العديد من الأضرار، منها تخفيض التصنيف الائتماني للدين الأميركي لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، من جانب مؤسسة (ستاندارد أند بورز)، هذا التخفيض كان مكلفاً للولايات المتحدة بصورة كبيرة، ففي دراسة أجراها مكتب المحاسبة الحكومية، أثبتت أن النزاع حول رفع سقف الدين بين البيت الأبيض (الديمقراطي) والكونغرس (الجمهوري)، قد أدى إلى رفع تكلفة الاقتراض للولايات المتحدة بنحو (1.3) ترليون دولار للسنة المالية 2011⁽⁴⁾، إضافة إلى أنه حدث في السابق أن توقفت الحكومة الأميركية عن سداد خدمة الدين، ففي عام 1979 توقفت الحكومة الأميركية عن تسديد خدمة بعض سندات الخزنة، إذ لم يتم تسديد مستحقات المستثمرين في السندات التي تستحق في شهر نيسان 1979، وأعلنت الخزنة أنها لن تتمكن من سداد مستحقات المستثمرين في السندات، التي تستحق في هذا التاريخ بصورة مؤقتة، واضطرت إلى دفع فوائد تأخير عن فترة توقفها عن السداد⁽⁵⁾.

ولكن من أين تستدين الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم؟ تستدين الولايات المتحدة من الخارج والداخل، إذ تبلغ نسبة الديون الخارجية من مجموع الدين الأميركي قرابة (68%) أما نسبة الديون الداخلية



فتبلغ قرابة (32%)، والدين الداخلي عبارة عن سندات حكومية تقوم السلطات النقدية ممثلةً بالبنك الفيدرالي ببيعها إلى الجمهور بأسعار فائدة محددة، أما الدين الخارجي فهو من مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين الأجانب.

وعند توزيع هذه الديون على الشعب الأميركي، نجد أن كل مواطن أميركي مديون بمبلغ (5.691) دولار، أما دافعي الضرائب فحصة كل فرد منهم (141.824) دولار، وقد بلغت خدمة هذه الديون فقط (4) ترليون دولار حصة الفرد الأميركي الواحد منها (12.454) دولار.

من أين تستدين الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم؟

الولايات المتحدة اليوم مضطرة للمحافظة على مصداقيتها بدفع فوائد سنداتها أو سندات الخزينة، حتى لا تفقد مصداقيتها أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب، فلا بد إذن من زيادة مبالغ الدين حتى تكسب ثقة المستثمرين، والعائق هو وجود معارضة داخلية من الجمهوريين نحو رفع سقف الدين، الذي اقترحه الرئيس أوباما، هذا على الرغم من أن الجمهوريين قد قاموا في عهد الرئيس بوش برفع سقف الدين العام سبعة مرات، فأنهم اليوم يرفضون رفع سقفه، بحجة أنه يجب أن يكون ذلك مصحوباً ببرامج محدد لخفض الإنفاق الحكومي للإدارة الحالية، والسيطرة على النمو في الدين العام، أما شركات التصنيف الائتمانية العالمية، فأنها ستكون مضطرة بحلول شهر كانون الثاني من عام 2013، إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة مرةً أخرى، وهذا سيلحق المزيد من الأضرار على أسواق المال الأميركية وقيمة الدولار الأميركي.

وهذا يعني أن رفع سقف الدين الأميركي، سيوفر للخزانة الأميركية قروصاً جديدة، تجعلها تتفادي العجز عن الوفاء بديونها، وحيث أن السقف الأخير للديون الأميركية المُقر من المؤسسة التشريعية (الكونغرس)، قد استنفذته الحكومة، فهي الآن تطلب الأذن لمزيد من الديون إلى سقف (18) ترليون دولار، وأن عدم موافقة الكونغرس يعني مخاطر داخلية وخارجية لها، لأنها ستدخل مرحلة ركود اقتصادي، وستنخفض العائدات والضرائب وتزيد تكاليف البطالة والدعم الاجتماعي والرعاية الصحية، فقبل أيام، رفض مجلس الشيوخ الأميركي مشروعاً لرفع سقف الدين مقدماً من الرئيس أوباما، وفي حال الإخفاق في التوصل إلى اتفاق على رفع سقف الدين العام، بين البيت الأبيض

رفض مجلس الشيوخ الأميركي مشروعاً لرفع سقف الدين مقدماً من الرئيس أوباما

والكونغرس بحلول كانون الثاني القادم، فإن الخزانة الأمريكية لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية، فهل يحدث ذلك كله وترضاه أميركا داخلياً لها؟ وهل ترضى أن يفقد الدولار ثقته كعملة احتياط عالمية؟.

والآن ماهي مكونات برنامج مكافحة المنحدر المالي، الذي أقترحه الرئيس أوباما على الكونغرس؟ إن برنامج مكافحة المنحدر المالي، هو في جوهره عبارة عن: حزمة إصلاحات مالية مكثفة تهدف إلى خفض عجز الميزانية سنوياً بنحو (600) مليار دولار، وتتمثل المكونات الأساسية للبرنامج والتكلفة التي ستتحملها الحكومة الأميركية، لتجنب المنحدر من خلال الاستمرار في الإبقاء على الإعفاءات الضريبية وبرنامج الإنفاق الحالي كما هي، وفقاً للجنة المسؤولة عن الميزانية الفيدرالية في الآتي⁽⁶⁾:

6 - للمزيد من المعلومات يُنظر:
المصدر السابق نفسه.

1 - انتهاء الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، حيث تم إقرار هذه الإعفاءات في 2001 و2003، والتي يفترض أن تنتهي في 31 كانون الأول 2012، وإذا لم يتم مد العمل بهذه الإعفاءات فإن معدل الضريبة الحدي الأقصى سيرتفع من (35%) إلى (39.6%)، وكذلك ترتفع باقي المعدلات الأخرى معه، كما سيتم خفض الإعفاء الضريبي للأطفال إلى النصف، وإعادة الضرائب على عوائد العقارات إلى مستويات 2001، كذلك سيتم رفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء لعام 2013 نحو (110) مليار دولار، والتكلفة في عشر سنوات (2.8) تريليون دولار.

2 - توسيع نطاق الحد الأدنى للضريبة البديلة، وهذه يدفعها نحو (4.4) مليون دافع ضريبة فقط في الوقت الحالي، هذا التعديل سيضم نحو (33) مليون دافع للضريبة في 2012، وتكلفتها في 2013 تصل إلى (125) مليار دولار، وإجمالي التكلفة في السنوات العشر القادمة (1.7) تريليون دولار.

3 - وقف الإعفاءات الضريبية على الأجور وبدل البطالة، حيث يمثل الارتفاع في الضريبة على الأجور (2%)، بينما سيتم إلغاء دفع بدل البطالة لمدة أكثر من ستة أشهر، وتقدر تكلفة ذلك في عام 2013 بنحو (115) مليار دولار، وفي السنوات العشر بنحو (150) مليار دولار.

4 - خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء، حيث سيتم خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء بنحو (27.4%)، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء في 2013 نحو



عشرة مليارات دولار، بينما يبلغ إجمالي التكلفة في عشر سنوات (270) مليار دولار. 5- بدء خفض الأتوماتيكي في الإنفاق العام، ويتم ذلك بدءاً من الأول من كانون الثاني 2013، إذ سيتم خفض الإنفاق على الدفاع بنسبة (10%)، والإنفاق الطارئ بنسبة (8%) ومدفوعات الرعاية الصحية بنسبة (2%)، وتبلغ تكلفة ذلك في 2013 نحو (65) مليار دولار وفي عشر سنوات نحو (980) مليار دولار.

6 - انتهاء الإعفاءات الضريبية الأخرى، إذ سيتم إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية الأخرى مثل المنح الضريبية للبحث والتطوير، وخفض ضريبة المبيعات، والتي من المفترض أن تنتهي بنهاية 2011، وتبلغ تكلفتها (30) مليار دولار في 2013، وفي عشر سنوات نحو (455) مليار دولار.

7 - ضرائب الرعاية الصحية لأوباما، يتضمن قانون حماية المريض وتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة بعض الزيادات في الضرائب بما في ذلك زيادة (0.9%) على أجور أصحاب الدخل المرتفعة، وزيادة الضريبة على دخول الاستثمار، وتبلغ تكلفتها (25) مليار دولار في 2013 و (420) مليار دولار في السنوات العشر المقبلة.

ووفقاً لهذه التقديرات، تقدر تكلفة برنامج مكافحة المنحدر المالي في حال استمرار الأوضاع المالية كما هي عليه، نحو (8.1) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة. ومن المعروف أن الموازنة الأميركية تعاني من عجز كبير على مدى سنين كثيرة، تمول من الخارج والداخل بإصدار سندات، والدائنون يقبلون على شراء السندات اعتماداً على ثقة الأسواق الدولية في متانة وجملة الاقتصاد الأميركي، فتشير التقديرات إلى أن الحكومة الأميركية تنفق شهرياً 200 مليار دولار أكثر من إيراداتها، وكانت مستويات الدين الحكومي الأميركي معقولة نسبياً، ولا تزيد على نصف إجمالي الناتج القومي قبل سنين خلت، ففي عام 1980 كان الدين العام الأميركي أقل من تريليون دولار (908 مليار دولار)⁽⁷⁾، أو ما يعادل (33.6%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الأميركي، وبنهاية عقد الثمانينيات قفز الدين العام الأميركي لأكثر من ثلاثة أضعاف مستوياته، عما كان عليه في عام 1980 ليبلغ (3.4) تريليون دولار في عام 1990⁽⁸⁾، أما خلال التسعينيات فقد تباطأت معدلات النمو في الدين العام الأميركي، إذ شهدت تلك المدة تحسناً

أن الحكومة الأميركية تنفق شهرياً 200 مليار دولار أكثر من إيراداتها

7 - World Economic Outlook Database, September 2006, International Monetary Fund.

8 - Ibid.

**خفض التصنيف الائتماني
للولايات المتحدة الأميركية
من قبل مؤسسات التصنيف
الدولية، سيؤدي إلى خسارة
السندات الأميركية لجزء من
قيمتها**

واضحاً في المالية العامة للولايات المتحدة، حتى أنه بنهاية حكم بيل كلينتون كانت الموازنة الأميركية تحقق فائضاً، وقد كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات معقولة بصورة كبيرة (57.5%)، وبحلول عام 2000 بلغ حجم الدين العام (5.7)⁽⁹⁾ تريليون دولار، أما عندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001، فكان الدين العام الأميركي (5.8)⁽¹⁰⁾ تريليون دولار، غير أن المغامرات العسكرية الطائشة للولايات المتحدة

لفرض الهيمنة الأمريكية عالمياً، والقضاء على ما يسمى بقواعد الإرهاب، كانت لها آثار مدمرة على مالية الولايات المتحدة ومستويات دينها العام، إذ أخذ الدين العام الأميركي يتصاعد حتى بلغ نحو (9)⁽¹¹⁾ تريليون دولار في عام 2007، قبل ظهور الأزمة المالية العالمية، أي ما يعادل نحو (65%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تسبب نشوب الأزمة المالية العالمية وانهايار قطاع المساكن في الولايات المتحدة إلى حدوث أكبر زيادة تحققها الولايات المتحدة في دينها العام بسبب برامج الإنقاذ الضخمة التي تبنتها الحكومة لاستعادة مستويات النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، حتى وصل إلى (16.3) تريليون دولار هذا الشهر كما سبقت الإشارة، ونتيجة لذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع سقف دينها العام مرات عدة، لكي تتمكن من اقتراض المزيد من الدولارات اللازمة للإيفاء باحتياجات الإنفاق لاقتصاد ضخم، وخدمة الدين نفسه.

إن مجرد التفكير بأن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على خدمة دينها، سيكون صعباً ليس على أميركا فقط، بل على العالم أجمع، لوزن وثقل الاقتصاد الأميركي ومكانة الدولار، إذ أن معظم الدول الغنية، مثل الصين وبعض الدول الأوروبية والدول الخليجية تُعد مستثمر رئيس في سندات الخزنة الأميركية، وأن خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، سيؤدي إلى خسارة السندات الأميركية لجزء من قيمتها، الأمر الذي سينعكس سلباً على المستثمرين الأجانب، خاصةً في أوروبا والصين ودول الخليج المستثمرين الأكبر في السندات الأميركية، إضافة إلى أن الاقتصاد الأميركي هو محور النظام الرأسمالي العالمي.

ومن المعروف أن أي أزمة في هذا الاقتصاد ستنتقل بالضرورة إلى الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، وهذا ما حدث بالضبط في الأزمة المالية العالمية، التي ابتدأت



9 - Ibid.

10 - Ibid.

11 - Ibid.

في الولايات المتحدة وانتقلت كالنار في الهشيم إلى الاقتصادات الأوروبية، التي ظلت تعاني من الأزمات الارتدادية حتى اللحظة، وبخاصة اقتصادات اليونان، إسبانيا، قبرص، وصدق أحد الاقتصاديين الكبار حينما قال في سبعينيات القرن الماضي، إذا عطس الاقتصاد الأميركي فأن الاقتصاد العالمي يُصاب بالزكام.

لو استمرت مشكلة سقف الدين الأميركي دون حل على المدى القصير (حتى نهاية كانون الأول 2012)، فستقوم وكالات التصنيف الائتمانية بخفض ملاءة الحكومة الأمريكية ودرجة تصنيفها، ولهذا الإجراء عواقب شديدة الضرر في المدى القصير والمتوسط على الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي برمته.

وعليه ستكون الحكومة الأمريكية مجبرة على دفع نفقاتها من قناة التدفق النقدي فقط، أي أنها لن تدفع بعض المستحقات، ومنها مستحقات التأمين والضمان الاجتماعي، ومن المحتمل جداً أن تغلق بعض أجهزة الحكومة، وأن تمتنع أميركا عن دفع بعض أو كل ما يتوجب دفعه من ديون حين يحل موعد سدادها، وربما يتقرر تسريح أعداد كبيرة من الموظفين، عندما تضع الحكومة أولويات للدفع، وسترتفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة، أما موضوع وضع الأولويات فهي مسألة في غاية في التعقيد والصعوبة، إذ سيكون هناك، بلا شك، ضحايا لما يسمى بسياسة الأولويات.

وستتضرر سمعة الدولار بصورة كبيرة، إن لم يكن من المستحيل إصلاحها، وستبدأ الدول في التخلص من الدولار بلا عودة، سيكون هناك رد فعل قاس من الأسواق المالية العالمية، جفاف جزئي في الإقراض، وضياح ملايين الوظائف حول العالم.

ولكن كيف ستتعامل الإدارة الأميركية مع المنحدر المالي، وما الآثار المرتقبة من تطبيقه؟ لقد اقترح العديد من الاقتصاديين ومراكز الأبحاث الأميركية، مجموعة من الخطوات إذا ما تم القيام بها، يمكن أن تتجنب واشنطن المنحدر المالي، ومن الممكن أن نجملها بالآتي⁽¹²⁾:

1. تمديد كل أنواع التخفيضات الضريبية، التي تم إقرارها من قبل الرئيس الأميركي السابق بوش، والرئيس أوباما في بداية ولايته الأولى، باستثناء التخفيضات الضريبية التي تشمل أصحاب الملايين، فمن الممكن أن تشمل الضريبة الجديدة، الأفراد التي تزيد دخولهم السنوية عن (250.000) دولار، بالرغم من أن هذا الإجراء سيواجه معارضة من قبل الجمهوريين، الذين يودون استمرار التخفيضات الضريبية التي

12 - For more information see:

- Ron Haskins. The Fiscal Cliff (Predictable, Reprehensible, But Still Avoidable). Brookings institute. 6 Nov 2012.

- Gordon Adams. Fiscal cliff note. Center for Strategic and International Studies. 9 Nov 2012.

أقرها الرئيس الجمهوري السابق بوش.

2. إصلاح ضريبة الحد الأدنى البديلة (AMT) على الأثرياء، وهي المبالغ المتحصلة من إضافة ضريبة محددة على بنود مختاره من الدخل الإجمالي للشركات، بعد استحصال الضريبة الأصلية منه، أي فرض ضريبتين في الوقت نفسه، الأولى نسبة من الدخل التي تحصل عليه الشركات، والأخرى على بنود مختارة منه، وبعد ذلك يتم تطبيق الإعفاء الضريبي السائد، إذ أن بقاء ضريبة الحد الأدنى على حالها، من شأنه أن يؤدي إلى تأثير عائلات الطبقة المتوسطة أكثر فأكثر، وهنا يتطلب الأمر إيجاد توافق بين الكونغرس وأوباما للموافقة على سن هذه الأحكام الضريبية مرتين، ولكن يبقى تنفيذها حتى عام 2014، حتى لا يتم تقويض الانتعاش الهش، الذي شهده الاقتصاد الأميركي بعد الأزمة المالية العالمية.

3. الغطاء الفيدرالي لنفقات الرعاية الصحية: يجب على واشنطن تعزيز قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة، تدعو إلى توفير نمو الإنفاق على برامج الرعاية الصحية للأفراد، ولكن بمعدل أقل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة (1%) على أقل تقدير، وهي جزء من حملة للحد من الإنفاق على الرعاية الصحية، فيما ينبغي على المشرعين مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين نوعية الرعاية الصحية، حتى يتيح للأفراد الحصول على أفضل قيمة مقابل دولار للرعاية الصحية الخاصة بهم، لأن الاستمرار بهذا المعدل من نفقات الرعاية الصحية، قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالقيمة المضافة الوطنية المخصصة لخدمات الرعاية الصحية، إذا ما تجاوز الحد الأقصى المفروض على الإنفاق الفيدرالي في نهاية العقد.

4. رفع سن التقاعد واستخدام وسائل (الاختبارات المقصودة)، في برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، لكي يتم كبح جماح الخصومات المستحقة على الحكومة الفيدرالية، إذ ينبغي على الكونغرس رفع سن التقاعد تدريجياً، لكل من برامج الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية، على أن يكون هناك استثناء لأولئك الذين عملوا في وظائف تتطلب جهداً بدنياً.

5. استبدال خفض الإنفاق بإصلاحات أكثر عقلانية: إن آلية تطبيق قانون خفض الإنفاق الذي تم اقتراحه في ميزانية عام 2011، ستكون نافذة المفعول بدءاً من العام القادم 2013 الذي يقر بتوفير (1.2) تريليون دولار للحكومة الفيدرالية، ما لم يتخذ الكونغرس والرئيس الإجراءات اللازمة لتفادي هذا الخفض، وهنا يجب أن



يصوت الكونغرس على إلغاء أو استبدال هذا الخفض في الإنفاق بسياسات أخرى أكثر عقلانية، مثل الحد من الدعم الزراعي وكبح جماح تكاليف الرعاية الصحية أكثر من ذلك، فالإنفاق ليس المصدر الرئيس لمشاكل الولايات المتحدة الأميركية، إذ أن هناك حاجة إلى إعادة توزيع الإصلاحات ضمن هذه الفئة، إذ أن المستويات الجديدة للإنفاق تكاد لا تكفي للحفاظ على

أن المستويات الجديدة للإنفاق تكاد لا تكفي للحفاظ على دولة قوية عسكرياً واقتصادياً.

دولة قوية عسكرياً واقتصادياً.

6. إلغاء التشريع الذي يتطلب من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين: لتجنب خطر آخر ناتج عن رفع سقف الدين الفيدرالي، فإنه على المشرعين في الكونغرس إلغاء النظام الأساس، الذي يتطلب من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين، وينبغي أن يحل محله تشريع يتيح للرئيس الأميركي خفض الإنفاق التلقائي عبر حدود إنفاق معينه، والحد المعين هو وصول الدين الفيدرالي إلى نسبة (20%) من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الحلول المقترحة أعلاه لا تعدو كونها إجراءات آنية بعيدة عن الواقع الاقتصادي المزري الذي تعيشه الولايات المتحدة الأميركية، وهي أشبه بعملية نقل مريض في حالة خطرته جراء الدهس إلى صالة الطوارئ، بينما تقوم الممرضات بتقليم أظفاره بدلاً من إجراء عمليات كبرى له لغرض إنقاذه، فالاقتصاد الأميركي اليوم بحاجة إلى حلول هيكلية طويلة الأمد، وقد تؤدي هذه الحلول إلى الضغط بشده على الحياة المرفهة،

فالاقتصاد الأميركي اليوم بحاجة إلى حلول هيكلية طويلة الأمد، وقد تؤدي هذه الحلول إلى الضغط بشده على الحياة المرفهة

التي عاشها المواطن الأميركي لعقود طويلة، ولكنها ستكون وحدها الكفيلة بإنتشال الاقتصاد الأميركي من الهاوية المالية، التي يسير إليها بسرعة، فهي لا تعدو حلولاً توافقية، الهدف منها استرضاء كل من الجمهوريين الذين يعارضون رفع الضرائب، والديمقراطيين الذين يحاولون رفعها.

ونعتقد أن كل الحلول المطروحة من قبل الإدارة الأميركية هي بمثابة الدواء المخدر، بحيث يتم تخدير الاقتصاد العالمي لفترة معينة، ثم يعود الألم مرة أخرى أشد وأقوى، إذ أن رفع سقف الدين الأميركي بدون زيادة الضرائب على الشركات الأميركية وترشيده الإنفاق خصوصاً العسكري والاستخباراتي، لن يؤدي إلا إلى المزيد من تدهور الاقتصاد الأميركي والعودة مرة أخرى إلى ركود اقتصادي،

قد يكون هذه المرة طويلاً ومؤلماً، ليس على الاقتصاد الأميركي وحدة بل على الاقتصاد العالمي بأكمله.

السيناريوهات المحتملة للمنحدر المالي الأميركي...

من المعروف أن الاقتصاد الأميركي يمر اليوم بأزمة مالية أخرى، قد تكون أكثر عنفاً من الأزمة المالية التي حدثت نهاية عام 2008، والتي سميت بـ(الأزمة المالية العالمية)، نتيجة حدوثها في قطاع العقارات الأميركي، وامتدادها لتؤثر على أغلب اقتصادات العالم، وذلك لكون الاقتصاد الأميركي هو مركز الاقتصاد الرأسمالي، وأن أي أزمة تحدث في المركز بالضرورة تنتقل إلى الأطراف، وهذا ما يسمى بـ(الأزمات الارتدادية) After Shock، والتي عصفت في كل من اليونان، البرتغال، إسبانيا، قبرص، إيرلندا ودولة الإمارات بشدة، بينما كانت أقل وطأة في بلدان أوروبا الأخرى وجنوب شرقي آسيا.

الاقتصاد الأميركي يمر اليوم بأزمة مالية أخرى، قد تكون أكثر عنفاً من الأزمة المالية التي حدثت نهاية عام 2008

أزمة اليوم التي سُميت بـ(المنحدر المالي) Fiscal Cliff، بدأت عندما زاد حجم الدين الأميركي على الناتج الإجمالي، ليتجاوز السقف المحدد له من قبل الكونغرس، والذي زاد عن (16) ترليون دولار، وقد جاءت هذه الزيادة في وقت حرج بالنسبة لإدارة أوباما، وذلك لوجود أغلبية جمهورية في الكونغرس، المتحامل أصلاً على أوباما بسبب خسارة المرشح الجمهوري أمامه، إذ لم يوافق الكونغرس حتى الآن على مقترحي الرئيس أوباما، سواء مقترح رفع سقف الدين إلى (18) ترليون دولار، أو مقترح الخطة المالية لمكافحة هذا الدين.

ومن الواضح أن خطة أوباما لمكافحة المنحدر المالي تتركز بصورة كبيرة على تخفيض جانبيين من الإنفاق الحكومي، وهما الضرائب والإنفاق العسكري، فبالنسبة للضرائب ولما كان النظام الضريبي في أي دولة، هو إدالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد فيها، فإنه يمكننا أن نتوقع شكل وأهداف النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأميركية، فمن ناحية طالما أن الولايات

النظام الضريبي في أي دولة، هو إدالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد فيها

المتحدة تؤمن بفلسفة المشروع الحر، فإن حل المشكلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي تكون مهمة القطاع الخاص في الدرجة الأولى، وينحصر دور الدولة في إشباع الحاجات العامة كالدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة، التي تزداد درجة



المخاطرة فيها ولا يقبل عليها المشروع الخاص، كما أن الدولة يمكنها أن تتدخل أيضاً في علاج مشاكل التضخم والانكماش التي تعترى الاقتصاد القومي بين الحين والآخر، ومن ناحية أخرى لما كانت الفلسفة الاجتماعية السائدة تنادي بضرورة توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، نجد أن جانباً مهماً من الحصيلة الضريبية في الولايات المتحدة (لاسيما على المستوى الفيدرالي)، توجه نحو الإعانات الاجتماعية وتوفير مستوى مقبول من المعيشة للعاطلين عن العمل.

أما من الناحية السياسية، فإن الديمقراطية لها الأثر المهم على عملية فرض الضرائب وكيفية إنفاق حصيلتها، فنجد أن عملية فرض الضرائب تأخذ وقتاً طويلاً في المجالس النيابية (مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية المحلية)، ويخشى أي حزب أن يقترح ضرائب جديدة أو يرفع من أسعار الضرائب القائمة أو يوسع من نطاقها، خوفاً من تضاؤل فرص الفوز في الانتخابات، إذ أن أهم الضرائب حالياً على المستوى الفيدرالي، هي الضرائب على الدخل لكل من الأشخاص الطبيعيين (دخل الأفراد ومرتباتهم) والأشخاص الاعتباريين (عوائد الشركات)، فبلغ مجموع الإيرادات الضريبية لعام 2011 بحدود (4.8) ترليون دولار، وهي تشكل نسبة (71%)⁽¹³⁾ من الحصيلة الكلية للضرائب على المستوى الفيدرالي، لذلك جاءت خطة أوباما لمعالجة المنحدر المالي متركزة على النوعين المذكورين من الضرائب.

13 - Effective Marginal Tax Rates for Low- and Moderate-Income Workers. Congressional Budget Office. November 15, 2012.

أما فيما يخص الإنفاق العسكري، فقد بلغ عام 2011 بحدود (928.48)⁽¹⁴⁾ مليار دولار بنسبة (6.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (25%) من الميزانية الأميركية للعام نفسه، الأمر الذي شكّل عبئاً كبيراً على الميزانيات الأميركية، ومن هنا وجد أوباما أن فقرتي الضريبة والإنفاق العسكري، من الممكن أن يشكل تخفيضهما مخرجاً لأزمة الاقتصاد الأميركي الحالية.

14 - Overview - FY 2013 President's Budget. US Secretary of Defense. 2012 .

والجدول (1) التالي يوضح تطور حجم الدين الأميركي للمدة (1980-2012)، فمن الملاحظ أن حجم الدين قد تزايد بمعدلات أكثر منذ عام 2002، أي العام الذي تلى أحداث 9 أيلول واحتلال أفغانستان، واستمرت المعدلات المتزايدة حتى العام الجاري 2012، الذي شهد زيادة حجم الدين عن الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي تطلب حصول البيت الأبيض على موافقة الكونغرس لرفع سقف الدين من جديد، والشكل (1) يوضح هذه المعدلات المتزايدة.

أما الجدول (2) فيوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الأميركي للمدة نفسها، فيما يوضح الشكل البياني (2) مقارنة بين تطور الدين والناتج المحلي الإجمالي للمدة ذاتها، ويلاحظ أنه ابتداءً من عام 2011، بدأ منحى الدين يرتفع أعلى من منحى الناتج المحلي الإجمالي.

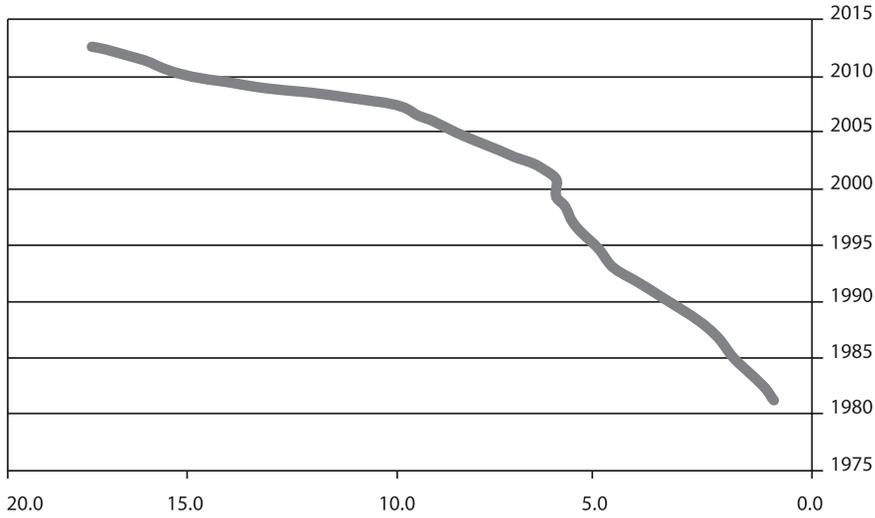
جدول (1) الدين الأميركي (1980-2012) ترليون دولار

السنة	مقدار الدين	السنة	مقدار الدين
1997	5.500.000	1980	0.900.000
1998	5.600.000	1981	1.000.000
1999	5.800.000	1982	1.200.000
2000	5.700.000	1983	1.400.000
2001	5.900.000	1984	1.700.000
2002	6.400.000	1985	1.900.000
2003	7.000.000	1986	2.200.000
2004	7.600.000	1987	2.400.000
2005	8.200.000	1988	2.700.000
2006	8.700.000	1989	3.000.000
2007	9.200.000	1990	3.400.000
2008	10.700.000	1991	3.800.000
2009	12.300.000	1992	4.200.000
2010	14.000.000	1993	4.500.000
2011	15.200.000	1994	4.800.000
2012	16.000.000	1995	5.000.000
		1996	5.300.000

Source: US National Government Public Debt Forecast



شكل - 1 يوضح تطور الدين الأميركي (1980-2012)



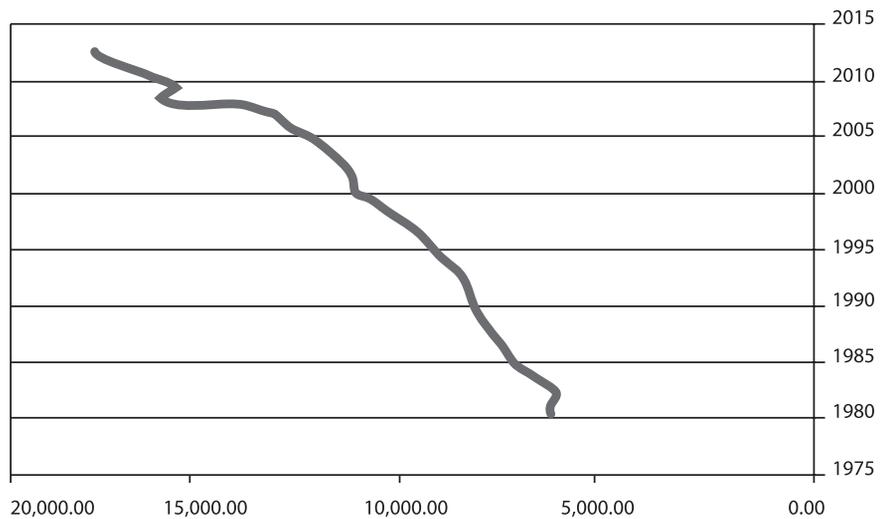
جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي الأميركي (1980-2012) ترليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1980	5.161.675	1997	8.703.500
1981	5.291.700	1998	9.066.875
1982	5.189.250	1999	9.470.350
1983	5.423.750	2000	9.816.950
1984	5.813.600	2001	9.890.650
1985	6.053.750	2002	10.048.850
1986	6.263.625	2003	10.301.100
1987	6.475.050	2004	10.703.500
1988	6.742.650	2005	11.048.625

11.428.068	2006	6.981.400	1989
11.762.038	2007	7.112.525	1990
14.291.550	2008	7.100.525	1991
13.973.650	2009	7.336.575	1992
14.498.930	2010	7.532.650	1993
15.075.680	2011	7.835.475	1994
15.842.000	2012	8.031.700	1995
		8.328.900	1996

Sources: World Economic Outlook Database, September 2006, International Monetary Fund. U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA), 2012.

شكل - 2 تطور الناتج المحلي الأميركي (1980-2012)



الدَّين الناتج المحلي

لقد سبب المنحدر المالي Fiscal Cliff خشية في أسواق المال العالمية، بعد المماحكات التي حصلت ما بين الكونغرس والبيت الأبيض عشية فوز أوباما بفترة رئاسية ثانية، هذه الخشية مردها أن الانتعاش الذي حصل في الأسواق العالمية، بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي نهاية عام 2008، هو انتعاش هش، لاسيما وأن المعالجات التي استخدمتها الولايات المتحدة اعتمدت على أسلوبين يُعدان من الأساليب الآتية وليست طويلة الأمد، الأسلوب الأول: زيادة الإنفاق الفيدرالي، والأسلوب الثاني: هو أسلوب (التييسير الكمي) Quantitative Easing QE وهو السياسة النقدية غير التقليدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد الوطني، عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، إذ يقوم البنك المركزي بتنفيذ التيسير الكمي من خلال شراء أصول مالية من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات الخاصة، من أجل حقن كمية محددة سلفاً من المال في الاقتصاد، والغرض من هذه السياسة هو الحفاظ على أسعار الفائدة.

وتبقى الساحة الأميركية مفتوحة على مجموعة سيناريوهات، تتقاذفها السجلات والصراعات بين البيت الأبيض (الديمقراطي) والكونغرس (الجمهوري) أفضلها مر، ومن هذه السيناريوهات الآتي:

السيناريو الأول: موافقة الكونغرس على خطة أوباما برفع سقف الدين من (16) ترليون دولار إلى (18) ترليون دولار، والمضي في برنامجه التقشفي.

الدوافع:

أن أداء سوق العمل يمكن أن يتحسن على نحو جوهري بأثر التوقعات، لو زالت المخاوف المرتبطة بالمنحدر المالي.

تقليص تدريجي للعجز المتنامي في الموازنة الأميركية.

تجاوز موضوع خفض التصنيف الائتماني عند رفع سقف الدين الأميركي.

تخفيض تدريجي للدين الأميركي سواء من الداخل أو الخارج.

الكوابح:

من المحتمل أن يرتفع معدل البطالة بنسبة (1%)، ليصل إلى (9.1%) بحلول الربع الرابع من 2013، وذلك نتيجة لفقدان سوق العمل الأميركي نحو مليوني وظيفة.

يطرح هذا السيناريو مخاوف من تضيق الموازنة الحكومية، التي يمكن أن تحدث آثاراً انكماشية في الاقتصاد الأميركي.

إن التخفيضات في الموازنة الاتحادية، سيكون لها أثراً واضحاً على الشعب الأميركي، إذ أنها توفر للولايات الأميركية (86%) من فرص العمل في البلاد، وتمثل (90%) من ناتجها المحلي الإجمالي.

يتوقع مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي، أن هذه السياسات ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بواقع (4%) في عام 2013.

إن هذه القوانين ستؤدي بالاقتصاد الأميركي إلى الدخول في حالة من الركود الاقتصادي من جديد، أن لم يكن كساداً، وذلك لأن الأسواق المالية من الممكن أن تذهب إلى الحالة من الفوضى، بينما سيُجبر المستهلكون وقطاع الأعمال على تخفيض الإنفاق بشكل كبير.

رفع تكاليف الاقتراض في الاستثمارات والحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع التي تحتاجها الولايات.

ستكون محدود (140.000) أسرة أميركية مهددة لصعوبة الحفاظ على منازلهم.

مع مرور الوقت، ستقوض هذه السياسات قدرة البلد على المنافسة عالمياً.

سيؤدي المقترح إلى خفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.5%) في عام 2013، وهو ما يمكن أن يعود بالاقتصاد الأميركي إلى مربع الكساد مرة أخرى.

ستولد هذه السياسات توقعات تشاؤمية للمستهلكين ولقطاع الأعمال على نحو كبير، ذلك أن مخاوف رجال الأعمال حول الوضع المستقبلي للإنفاق العالم، يجعلهم يترددون في الارتباط بأي نفقات رأسمالية ومشروعات جديدة.

السيناريو الثاني: عدم موافقة الكونغرس على خطة أوباما برفع سقف الدين.



الدوافع:

من المؤكد أن هناك دوافع سياسية من وراء عدم موافقة الكونغرس ذات الأغلبية الجمهورية على خطة أوباما برفع سقف الدين، ولكن تبقى هناك بالفعل العديد من الدوافع المنطقية لهذا الموقف، فتمادي الإدارات الأميركية في استسهال مسألة رفع سقف الدين، سيؤدي إلى إهمالها الإصلاحات الجوهرية في الاقتصاد، التي من شأنها معالجة حالة الاستدانة المستمرة.

إن زيادة الضرائب على الشركات الكبرى والأغنياء سيعوق النمو وفرص العمل.

إن الخطة ب التي طرحها السناتور ميتشماكونيل زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ، تقضي بالسماح للرئيس أوباما بالتحرك منفرداً برفع سقف الدين العام على عدة مراحل، وأن يقدم في كل مرحلة ما يفيد خفض الإنفاق العام بالقدر نفسه الذي يزيد به السقف، وبالإضافة إلى ذلك يتم تشكيل لجنة من الحزبين، للنظر في وضع خطة متوسطة الأجل لخفض العجز في الموازنة، تطرح للتصويت خلال عام، هذا الحل بالتأكيد سيضع أوباما في مركز دقيق سياسياً، بعده سيكون مسؤولاً وحده عن رفع سقف الدين العام.

عدم الموافقة هي بمثابة ورقة ضغط يمارسها الجمهوريون على إدارة أوباما، لتجنب فرض ضرائب تصاعديّة على رجال الأعمال، وحثه على القبول بتقليص جزئي للإنفاق العسكري، والإنفاق على إعانات البطالة واستحقاقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وهي سياسات لها نتائج سلبية على الانتخابات الرئاسية القادمة، وبالتالي ستدفع إلى تراجع شعبية أوباما، واحتمال عدم نجاحه في تجديد مدة الرئاسة.

الكوابح:

سيستمر النمو في الدين العام الأميركي حتى نهاية هذا العقد، وما بعده، وهو ما ينذر بحدوث أزمة مالية، ستجعل المعدلات المنخفضة للفائدة على السندات الأميركية جزءاً من الماضي، ولن تتمكن الولايات المتحدة من الاقتراض بمعدلات فائدة معقولة مرة أخرى، وهو ما سينعكس بالتبعية على معدلات نمو الناتج وسيخفض الناتج المحلي الإجمالي والدخل، إلى مستويات أقل من تلك التي يتوقع أن تحدث، لو تم الالتزام ببرنامج المنحدر المالي.

15 - Veronique de Rugy, Spending Under president George W. Bush, working paper no. 0904-, George Mason University, 2009.

إن السياسات المالية التي اتبعتها الرئيس الأميركي السابق بوش الخاصة بالتخفيض الضريبي، قد كلفت الموازنة الفيدرالية الكثير من الأضرار، وهي (750)⁽¹⁵⁾ مليار دولار خلال سنتين فقط، حسب تقارير مكتب الموازنة في الكونغرس، ومن الممكن تنامي هذا المبلغ إذا ما تم الاستمرار في السياسات المالية التي اتبعتها بوش، والتي تنتهي مدتها في كانون الثاني 2013.

السيناريو الثالث: استخدام أوباما لحق الفيتو في وقف أي محاولة لمد العمل بالإعفاءات الضريبية.

الدوافع:

في حالة عدم موافقة الكونغرس على رفع سقف الدين، فإن الرئيس أوباما سيكون لديه الحجة باستخدام حق الفيتو في إلغاء العمل بالإعفاءات الضريبية، التي أقرها الرئيس السابق بوش، وبخاصة أن الدستور يتيح له ذلك.

إن رفع الإعفاءات الضريبية السابقة، هي بالأساس جزء من برنامج أوباما لمكافحة المنحدر المالي.

ستتيح هذه الخطوة، على الأقل، مساحة من محاولة رتق الفجوة التي أحدثتها السياسات الضريبية السابقة في تدهور الاقتصاد الأميركي.

الكوابح:

إن الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، لم يتم تقليل آثارها، إلا بخطة إنقاذ فيدرالية كلفت الموازنة الأميركية ضخ (700) مليار دولار، أما الآن فإن سحب مبلغ (8.1) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة، حسب خطة أوباما يبدو أنه خيار غير واقعي، وسيعيد الاقتصاد الأميركي إلى ما كان عليه في عام 2008، ولكن في حال أسوأ.

إن تطبيق هذا الجزء من السياسات المالية، فقط، في هذا التوقيت بالذات، قد يكون غير مناسب، إذ أن وضع الاقتصاد المحلي لا يسمح إلا بتطبيق سياسات مالية على نطاق أوسع.

إن هذا الإجراء سيغضب الأغنياء، الذين يمثلون عصب النظام الرأسمالي في أميركا، وهم المسؤولون عن توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من العاطلين



عن العمل، فمن الممكن أن يؤدي رفع الإعفاءات الضريبية عن هذه الطبقة، إلى مزيد من الركود، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة من جديد فوق حاجز الـ (9%) التي هي عليه الآن.

السيناريو الرابع: تمرير الكونغرس مقترح أوباما برفع سقف الدين، مع إجراء تعديلات توافقية حول مقترح الخطة المالية.

الدوافع:

سيوفر هذا المقترح توافق سياسي بين الكونغرس والبيت الأبيض، الأمر الذي سينعكس على توقعات المستثمرين إيجابياً.

سيتم تجاوز موضوع تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً. سيجنب الاقتصاد الأميركي، ولو مؤقتاً، الوقوع في أزمة مالية جديدة، قد تجر المزيد من احتمالات الكساد.

الكوابح:

إن سياسة رفع سقف الدين وحدها، من دون إجراءات اقتصادية فعّالة على الأمد البعيد، من الممكن أن لا تأتي ثمارها المرجوة، فالالاقتصاد الأميركي بالفعل اليوم بحاجة ماسة إلى السياستين معاً.

إن التعديلات التي سيجريها الكونغرس على خطة أوباما المالية، بالتأكيد سُنّقي على السياسات الضريبية السابقة التي أقرها بوش، أو على الأقل، ستعمل على الإبقاء على جزء من الإعفاءات على هذه الشريحة، الأمر الذي ستفوّض من الخطة المالية التقشفية على المدى البعيد.

من المحتمل استمرار تنامي الدين الأميركي، إذ أن خطة أوباما صُمّمت على أساس تخفيض الدين على مدى عشرة سنوات بصورة تدريجية، وأن التعديلات ستشمل الخطة المذكورة فقط مع الموافقة على رفع سقف الدين.

ونعتقد إن السيناريو المرجح في المرحلة القادمة، هو السيناريو الرابع القاضي بالموافقة على رفع سقف الدين، مع إجراء تعديلات في الخطة التقشفية لأوباما، إذ أن هذا السيناريو يضمن موافقة الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية، على رفع سقف

الدين مع الاحتفاظ بماء الوجه بفرض تعديلات على خطة أوباما. خلاصة القول: إن إدارة أوباما قد حملت الحزينة الأمريكية فاتورة اقتراض ضخمة، لكي تمضي في مشاريعها الاجتماعية، مثل التغطية الطبية، وكذلك دعم صناعة السيارات، وبرامج التيسير الكمي، وكلها مشاريع مكلفة تموّل عن طريق الاقتراض.. واليوم على الرئيس رفع الضرائب عن الطبقة الغنية، لتخفيض ذلك الدين، ولن يكون ذلك سهلاً، بسبب معارضة الجمهوريين، صحيح أن الرئيس في دورته الثانية، هو أقدر في اتخاذ القرارات الصعبة، من الدورة الأولى، ولكن عليه إلا يضر بفرص مرشح حزبه التالي بالفوز.

والسؤال الذي يبقى مطروحاً على طاولة النقاش هو، أن موقف أوباما من مشاكل الاقتصاد الأميركي كان العامل الحاسم في نجاحه، وبالخصوص الدور الحكومي في معالجة القضايا الاجتماعية الاقتصادية، فهل سيكون هذا الموقف العامل الحاسم في فشله أيضاً؟.

